تنتج الشركة في اواخر عام ١٩٧٣ سيارة جديدة هي « كونتسا ١٣٠٠ »(٦).

ولا بد من الاشارة هنا الى ان هذه الشركات والمؤسسات اليابانية الاربع والتسعين ، ليست جميع المؤسسات اليابانية التي لها علاقات مع اسرائيل وتنطبق عليها قوانين المقاطعة العربية ، ذلك انه لا توضع مؤسسة اجنبية ما على اللائحة السوداء الا اذا كانت منتجاتها تسوق في بلد عربي او خدماتها تؤدى لبلد عربي ، ومن ثم قامت بنشاطات في اسرائيل تحظرها قوانين المقاطعة العربية . او من ناحية اخرى كانت تقوم بنشاطات في اسرائيل تحظرها قوانين المقاطعة ، وطلبت جهة عربية ما التعامل معها ، فعندئذ فقط تقوم الاجهزة المختصة بالاستفسار عنها ودراسة وضعها وتوضع على اللائحة السوداء اذا ثبت خرقها لقوانين المقاطعة . وهناك عدد من المؤسسات اليابانية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الاسرائيلي عن طريق اقامة صناعات فيها ولم توضع اسماء هذه المؤسسات على اللائحة السوداء . فكما قلنا ان السلطات اليابانية تحاول جهدها لتوزيع نشاطاتها الاقتصادية بين العرب واسرائيل وهي في سبيل ذلك تتبع جميع وسائل التعمية تساعدها في ذلك السلطات الاسرائيلية . هذا ، ومن ناحية اخرى تمتنع الشركات اليابانية ذات المصالح الكبرى في الوطن العربي عن ادنى مجالات التعامل الاقتصادي والتجاري مع اسرائيل حتى تلك التي لا تنطبق عليها قوانين المقاطعة العربية . مثال على ذلك رفض الشركة اليابانية التي تنتج سيارات « تويوتا » ذات السوق الكبير في الوطن العربي بيع اي عدد من هذه السيارات الى اسرائيل ، وذلك كما قلنا لحماية مصالحها الاقتصادية في الوطن العربي وخوفا على سوقها الكبير فيه .

وكان من نتائج التزام معظم المؤسسات اليابانية بقوانين المقاطعة العربية ، أن نشطت الاجهزة الصهيونية في اليابان في مجال التجارة والاعلام ، وقامت هذه الاجهزة في الولايات المتحدة بحملة مجاصرة ضد الشركات اليابانية الملتزمة بقوانين المقاطعة لضربها وزحزحتها عن التزامها كي تخسر سوقها الاميركية *.

وللمقارنة بين مصالح اليابان الاقتصادية مع اسرائيل والوطن العربي نبين بانه علاوة على ان اليابان تصدر الى الوطن العربي اضعافا مضاعفة لما تصدره الى اسرائيل ، واكثر ما تصدره الى العرب بضائع كاملة التصنيع (اي استهلاكية) وما تصدره الى اسرائيل بضائع للاستثمار ومواد خام (انظر جدول واردات اسرائيل وفق نوعية السلعة واستعمالها) ، علاوة على هذا فان واردات اليابان من اسرائيل في اكثرها بضائع نصف مصنعة ، بينما وارداتها من الوطن العربي مواد خام مثل البترول والقطن وغيره من المنتوجات الزراعية المستعملة كمواد اولية في الصناعة اليابانية (انظر جدول صادرات اسرائيل من مجموعات منتقاة من البضائع) . علاوة على كل ذلك لليابان مصالح نفطية (امتيازات تنقيب واستثمار) في الوطن العربي سنأتي على ذكرها بالتفصيل فيما بعد .

واهم واردات اسرائيل من اليابان ما يلي :

ـ المطاط الصناعي ، لا يشتمل على اطارات وسائل النقل التي تصنع اسرائيل منها كل حاجتها ـ الغزل من الصوف الطبيعي والغزل الاصطناعي ـ المواد الكيماوية المركبة والعضوية والبلاستيكية ـ المعادن الخام والمصنعة ومنها الحديد والصلب ـ الادوات ـ الالات الكهربائية وبشكل خاص اللازمة للصناعة وآلات الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ بعض وسائل المواصلات الارضية والبحرية (السفن وناقلات النفط) ـ الساعات الصغيرة والكبيرة ـ آلات القياس والضبط ـ الالات والمعدات البصرية المتنوعة كالعدسات وآلات التصوير والتصوير السينمائي ومعداتها وآلات التسجيل والفونوغرافات والراديوات وقطعها(٧).

اما صادرات اليابان الى الوطن العربي فتشمل تشكيلة اوسع بكثير من تلك التي تصدر الى اسرائيل ومنها المواد الغذائية ، والمشروبات واطارات السيارات والملبوسات ، اي بشكل خاص المواد الاستهلاكية بينما سبق وقلنا ان اسرائيل قلما تستورد من اليابان وبقية العالم بضائع استهلاكية ، بل تستورد بضائع تساعد على زيادة انتاجها هي . وعلاوة على ذلك فان مستوردات الدول العربية الشرق اوسطية من بعض البضائع التي تستوردها اسرائيل من اليابان تزيد منها اضعافا عديدة وعلى سبيل المثال هذا الجدول من المستوردات من اليابان :

---

* الاسبوع العربي ١٩٧٢/٦/٥ .